

# لم يكن ينقص الأردن أسباب أخرى للتوتر



الأمنية كانت تحرر مخالفاً بحق كل مواطن من العشائر يرفع علم فلسطين، وعندما حمى وطيس النقاش، قال "طنز" في مجلس النواب" ما دعا إلى إحالته إلى اللجنة القانونية؛ كان لافتاً ومؤشراً مقلقا للدولة، أن مجلس عشائر العجاردة ظل يستقبل الوفود المساندة لابنهم النائب بل إن محاولة جرت لاسترضائه في حال اعتذاره، بانتخابه رئيساً للبرلمان، هنا، ويقطع النظر عن الصواب أو الخطأ في موقف العجاردة؛ يمكن أن يؤخذ الحدث نفسه كوسيلة إيضاحية، لما تتسبب فيه إسرائيل بسلوكها العدواني من أذى للكيانات السياسية التي اختارت التسوية معها وكانت تلطم إلى علاقات وطيدة، تؤسس لعملية تسوية شاملة.

الإسرائيلية لغزة، والمشكلة هنا أن إسرائيل في علاقتها مع الأردن خاصة، لا تحترم إرثاً أردنياً في مساعدتها على تأسيس دولتها، ولا تراعي محاولات العاهل الراحل الملك الحسين، منع الحروب التي اندلعت قبل اندلاعها واستمرار تواصله مع قادة إسرائيل، ولا تراعي أن الأردن أكرم اتفاقية وادي عربة، ولا أن المكون الفلسطيني في الأردن، بل والمكون العشائري، سيخرج الدولة في حال الانفلات الإسرائيلي إلى أعنى أنواع القصف الإجرامي. فيسراييل لا ترى إلا نفسها ولا تهتم بغير غرائزها. وبالتنتيجة أصبح طبيعياً أن يؤخذ استمرار العلاقة الرسمية مع إسرائيل سبباً للتوتر في الأردن. فقد كان صدى ما يحدث في فلسطين سبباً مباشراً لمشكلة النائب أسامة العجاردة. لقد دخل الرجل في نقاش عنيف داخل البرلمان، وقال إن الكهرباء تعطلت في المملكة لإعاقلة الزحف العشائري ضد إسرائيل، وأشار إلى أن الدوريات

اقتواتها، ظهرت مشكلات أخرى وتتابع، وأخرها كانت مسألة النائب أسامة العجاردة. فقد اعتبر هذا النائب متعدياً لفظياً على البرلمان وعلى نظامه الداخلي بكلمة نابية، ما أدى إلى غضب النواب، ودفع رئيس المجلس عبدالمعزم العودات إلى إحالته إلى اللجنة القانونية لاتخاذ ما يقتضيه النظام بحقه، منعا لتطاول آخرين على هيبة البرلمان. وعندما تقرر تجميد عضويته لمدة سنة، لم يكن صعباً عليه أن يقف خطيباً في أقرب حشد عشائري متاح، متمنياً بسيف ومسدس، في ناعور جنوب العاصمة، وسرعان ما انتقلت مسألة اللفظ الخارج إلى سياق الأمر المسكوت عنه، وهو علاقة مشكلات الأردن فوق أسبابها الداخلية، بالوضع السياسي في الإقليم، لاسيما بالعريفة الإسرائيلية التي لا تلتقي ردوداً تزيد عن قدرة العواصم العربية الرابغة في الرد. تعمد الرجل في خطابه المزج بين عوار الخدمات في البلاد، وضعف الموقف الرسمي في مواجهة القصف

وصولا إلى الإصلاح، علما وأن المواطن قال كل ما عنده، وغرقت أسباب المازق، والحكومات حاولت. هنا، يمكن لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني أن تدير نقاشاً مع النخب الاجتماعية، لكن خلاصات ومالات هذا النقاش تظل في علم الغيب، ما لم توجد الآليات التي تسمح بتطبيق خطط التعافي. وكان اللافت، أن ما يتوافر من المقاربات المنطقية، لفحوى ما تريده النخب الاجتماعية، بدأ موصولاً بالسياسة، وبخيار العلاقة مع الولايات المتحدة بشكل أساس. وهذا الذي يفسر انتقال موسى المعايطة وزير التنمية السياسية الأردني، من مسار الحوار مع النخب في الحكومة إلى مجموعة حوارات على البساط الأحمر، مع مسؤولين نافذين في الإدارة الأميركية. وورد في الأصداء الأردنية لتلك الحوارات، استغراب الشعب الأردني كون العنوان الذي استخدمه الوزير هو "الدولة المدنية" علماً وأن الأمر يتعلق بالمجتمع المدني، أي عامة الناس. فالأردن دولة مستقرة موضوعياً وذات حكم مدني أساساً، ولهذا الحكم مؤسساته الدستورية وليست المشكلة إلا اقتصادية، تنعكس اجتماعياً وسياسياً. كان الأخطر في ما حدث، هو التحرك العشائري الذي كاد يرمي الدولة في سفح جبل العشائر على أن يتفرع محتلو رأس الجبل، إلى هويات فرعية. فمثل هذا التحدي وإجهاه الملك المؤسس عبدالله في بدايات تأسيس الإمارة بتخريص بريطاني، فقد كان الإنجليز كلما أرادوا تذكير "الأمير" بأنهم حماته ونوو الفضل عليه، يحرضون قبيلة لكي تهجم مثلما حدث في العام 1923 عندما انتفضت "العنوان" بزعامة شيخها سلطان ضد الملك عبدالله، ولما اقتربت من قصره، أرسلت طائراتها البدائية لترويع الثائرين ورهزم بعد أن حرضتهم لكي تجبره على التخلي عن أصدقائه قوميي سوريا وفلسطين، وقد اضطرت الشيخ سلطان العودان إلى الهرب والالتحاق بالردوز في سوريا الذين كانوا ضد الفرنسيين وعلى واد مع الإنجليز. بعد أن خرج العاهل الأردني من مشكلته "الفتنة" كما سُميت بعد

القوى الاجتماعية الناشطة في ربح الأزمة الأردنية تركيزاً في النقد على الحكومات المتتالية، وهذا الذي يتيح للملك البلاد هامشاً واسعاً للمبادرة، على فرضية أن الرجل معني جداً بإزهار اقتصاد بلاده، وأن من يعطل مثل هذا الإزهار، من الإقليم ومن الداخل، يستهدفه شخصياً. إن هذا أمر جيد، لكن للملك من الصلاحيات ما يستطيع بها تغطية العجز في عمل الحكومات، لاسيما وأن هذه الأخيرة تواجه كئلاً صلباً من البنى الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما في فترة من تاريخ الإقليم، فقد أصبح فيها لكل كيان اقتصادي خاص علاقاته العابرة للحدود ومصالحه وشركاؤه. لكن السؤال الأهم، الذي لا يتزحزح، هو: أين منفعة المواطن من كل ما يجري، خصاماً ووداداً، في أوساط النخب الأردنية؟ في محاولته الراهنة التعرف على طريق مبدئياً يوصل إلى حلول؛ التقى الملك مع نخبة مختارة ممن اشتغلوا في العمل العام وزارياً أو نقابياً أو إعلامياً، وأبلغهم بأنه عازم على إطلاق عملية إصلاحية في الاقتصاد وفي السياسة على مستوى التشريعات. وبدأ أن العاهل الأردني يضع إصبعه على الجرح، مدركاً بأن التشريعات عند إصلاحها، هي شرط النجاح في عملية التغيير الاقتصادي. فهو يحكم في بلد مستقل، وبالتالي فإن الأزمات وراءه والناس أمامه، وليس الأمر كما في تجربة محمود عباس التي أتاحت له رمي الناس ونوماً أكثر، لكي يجوعوا أو يموتوا من ندرة الطبابة أو يشقوا من العوز. فلعباس عوامل مساعدة، أمنية ضمن النطاق الاستراتيجي الإسرائيلي، واقتصادية من خلال افتقار الضفة على سوق العمل الإسرائيلي أيضاً، وغزة بعيدة عنه، وهو في مأمن من حراكها الشعبي. لكن الوضع في الأردن يختلف، والأمور لا تحتمل الاستحسان عن المحاولة. الملك يقول بنفسه إن الشعارات ليست إصلاحاً، وإن المطلوب برامج عمل مرتبطة بسقف زمني لتحقيق نتائج يلمسها المواطن. وبالطبع، يريد أن يكون المواطن طرفاً في الحوار المنتج



**عدلي صادق**  
كاتب وسياسي فلسطيني

من الطبيعي أن يُنظر دائماً للمملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها بلداً ذا أهمية استراتيجية في المشرق العربي. ولا يختلف اثنان في أن لزامات الأردن الراهنة أسباباً متداخلة ومعقدة؛ وليست مشكلة العشائر إلا إحدى وسائل التعبير عن المازق العام. ويمكن العجز الاقتصادي في قلب منظومة المشكلات، وهو أمر لا يعالج بالمشروعات السياسية التي لا تساندها وقائع اقتصادية. فإزمة الأردن لا تزال تتفاعل وتلاحقها عبثاً الصبغ والاتصالات التي تتخذ الشكل الاجتماعي، لكن العطف إلى الرفاه الذي مضى زمنه عندما كان الاقتصاد الأردني يتغذى على كوارث في البلدان المجاورة، لا يجد وسيلة لإطفاء الغما بعد أن استفحل التعارض بين السياسات في دول الإقليم.

**العاهل الأردني الملك عبدالله بن الحسين وضع إصبعه على الجرح مدركاً أن التشريعات عند إصلاحها هي شرط النجاح في عملية التغيير الاقتصادي، فهو يحكم في بلد مستقل، وبالتالي فإن الأزمات وراءه والناس أمامه**

عناوين الصبغ التي تتوسل الحل، تعكس في مفرداتها جوهر المازق وطبيعته. فقد وجه العاهل الأردني الملك عبدالله بن الحسين، ما سماه "رسالة إصلاح يلمسها المواطن"، بمعنى أن التعافي الاقتصادي هو الطريق الوحيد لتصفير الأزمة، أي عندما يتحقق التعافي يتراجع جموح القبائل التي سوف يسترضيها الرخاء. لكن هذه فرضية لا تزال منقوصة جداً.

## نقطة التحول الأوروبي بشأن تركيا

الإنسان، واحترام الأقليات وحمايتها، واقتصاد سوق فعال. ونالت تركيا التذفقات، ماذا قلنا؟ سنفتح حدودنا ونطلق عليكم كل اللاجئين السوريين". وقد ذكر اردوغان الاتحاد الأوروبي بالتزاماته بانتظام. فعلى سبيل المثال، أعلن في رسالة عيد الميلاد إلى ميركل ورسالة العام الجديد إلى فون دير لاين عزم تركيا "فتح صفحة جديدة" في علاقاتها مع أوروبا. وقال ماكرون في مقابلة مع فاينانشال تايمز في العام الماضي "نحن في لحظة الحقيقة، وهي أن نقرر ما إذا كان الاتحاد الأوروبي مشروعاً سياسياً أم مجرد مشروع سوق". وهذا هو وضع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا اليوم. وحدد الاتحاد الأوروبي معايير العضوية في كوبنهاغن في 1993: استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق

الراحل برهان كوزو "لقد تلقى الاتحاد الأوروبي أخيراً رسالة تركيا وفتح الحدودنا ماذا قلنا؟ سنفتح حدودنا ونطلق عليكم كل اللاجئين السوريين". وقد ذكر اردوغان الاتحاد الأوروبي بالتزاماته بانتظام. فعلى سبيل المثال، أعلن في رسالة عيد الميلاد إلى ميركل ورسالة العام الجديد إلى فون دير لاين عزم تركيا "فتح صفحة جديدة" في علاقاتها مع أوروبا. وقال ماكرون في مقابلة مع فاينانشال تايمز في العام الماضي "نحن في لحظة الحقيقة، وهي أن نقرر ما إذا كان الاتحاد الأوروبي مشروعاً سياسياً أم مجرد مشروع سوق". وهذا هو وضع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا اليوم. وحدد الاتحاد الأوروبي معايير العضوية في كوبنهاغن في 1993: استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق

الإنسان، واحترام الأقليات وحمايتها، واقتصاد سوق فعال. ونالت تركيا التذفقات، ماذا قلنا؟ سنفتح حدودنا ونطلق عليكم كل اللاجئين السوريين". وقد ذكر اردوغان الاتحاد الأوروبي بالتزاماته بانتظام. فعلى سبيل المثال، أعلن في رسالة عيد الميلاد إلى ميركل ورسالة العام الجديد إلى فون دير لاين عزم تركيا "فتح صفحة جديدة" في علاقاتها مع أوروبا. وقال ماكرون في مقابلة مع فاينانشال تايمز في العام الماضي "نحن في لحظة الحقيقة، وهي أن نقرر ما إذا كان الاتحاد الأوروبي مشروعاً سياسياً أم مجرد مشروع سوق". وهذا هو وضع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا اليوم. وحدد الاتحاد الأوروبي معايير العضوية في كوبنهاغن في 1993: استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق



**روبرت إيبس**  
محلل سياسي مختص بالشأن التركي

في أوائل أبريل، زار رئيس المجلس الأوروبي تشارلز ميشيل ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أنقرة لمخ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا زخماً جديداً. ولكن الزيارة فشلت لأسباب شملت "واقعة الكرسي". وفي المؤتمر الصحافي الذي لحق الزيارة، أكدت فون دير لاين صراحتها وميشيل في اجتماعهما مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان حول كون قضايا حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض. وأشارت إلى أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإفراج عن الزعيم الكردي صلاح الدين دميرطاش والفاعل الخيري عثمان كافالا، التي تجاهلتها تركيا. وهذا ما يضع التكتل الآن في مازق.

وعلى الرغم من جهود الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للترويج لسياسة خارجية حازمة في الاتحاد الأوروبي، فقد كانت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل صاحبة القرار. وفي فورة من الإيثارة في أغسطس 2015، فتحت أبواب أوروبا للجماهير المحتشدة في الشرق الأوسط، وصرحت مخاطبة الألمان واللاجئين "نعم، يمكننا فعل ذلك".

وعندما أدركت حجم القرار الكارثي هرعت ميركل إلى إسطنبول في أكتوبر للقاء اردوغان بحثاً عن حل وعرضت الدعم المالي للاجئين السوريين في تركيا، واحتمال السفر دون تأشيرة للمواطنين الأتراك، وإحياء عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مقابل المساعدة في وقف تدفق اللاجئين. وعزز بيان صدر في مارس التالي الصفة أخيراً، وتضمن 6 مليارات يورو لدعم اللاجئين، وتحرير التأشيرات، والالتزام بإعادة تنشيط عملية الانضمام، ورفع مستوى الاتحاد الجمركي. وكما عُهد مستشار اردوغان



**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk